يشتريه وهو محرم مثله وظاهره ولو غاب واما ارثه ورده بعيب فيشتريه وجزى على ما سبق في الارسال وفي صحة البيع من حلال ومن محرم فاسدا فان فيرسله ويضمن قيمته على الظاهر كما في الخرشي خلافا لتوله سقط بالقيمة ويلزمه عليه اذا القيمة مع صحة البيع غريب والا يرسله فجزاؤه وفساده عطف على صحة فكرر بقيته السابقة قوله وجاز بغير نية السيد بان ينوي دفع الاذية او لا نية له لانه نوى زكاتها فلا تزكى فتح وفاقا وياكل بها ابن عرفة وكل ما افترس من الثياب وحية وعقرب وفوق ما كلبا وذئبا ونمرا وغرابا وحداة بولاق عنبة بيل بكسر الباء في الاسماء وفي فيلها بالضم وفي صغير ضمها خلافا وفادي بيع كبير كذئب وصغير حية الا بقتله وزنة فحل الحرم ليلا يكثر فيه وكره لمحرم وعليه جزاؤه بشيخنا فالكراهة للمحرم وقد يقال الكلام في المذهب وله شي في جراد لم وقمل منه اصابته وله فقيمة ما اوذاه على المشهور وفي ما دونه حفنة وفي نحو الدود والبراغيث ولو كثر ودخل النمل قبضة والجراد بقتله وان لجاءه وله حرمة فح او جهل او نسيان كسهم اوكلب من بالحرم ويستفاد من ذلك بالاولى مسئلة الربيسه اوله

وقتله خارجه ثانيا لم يتعدد في ربطه ثالثا وارساله عن بعد فوخزه فميتة لا يؤكل وله جزاء لكل ما اذا افرط او ارساله عن قرب وارما السهم فتيه الجزاء قرب او بعد لانه لا يصل بنفسه كالكلب ويتعرفه المتلف ويتحقق بانه كفر ده من الحرم وخرجه ونتن ريشه وله نتفه في الحرم النتف واخرج ان يتركه ثم ان تتابع سبق الاخراج على من له العبد وان اشترك جماعة فعلى كل جزاء كامل او نصف شرك كسبع فوقع البرى ومنه ان يقتله سبعا وقتل عبد امره سيده بالاولى ان قصد القتل وان لم يقصده السيده اولا ولا امر بصيده على الراجح مما في الاصل وادي عن قتل محرم امره بالقتل وبالتفاوت من الاحوال كترفه ثمات وما مات في خيمة او بيت او بطريق ميتة ولا شي فيه وجازر ميه على فرع اصله بالحرم وبالعكس حتى كان الرامي حل والمجروح قطع ذا الك الفرع اعتبارا باصله كشعر الراس فيجن قطع فرع اصله بالحل ودخل الحرم ولم يعتبر الاصل في الصيد لانفصاله عنه كان فحامل تمات في الحرم وان لم تتفرخ تاثله على المشهور بتشبيه في الاكل ولا جزاء قطوا عند وجب وفي بجزاء في الجزاء ايضا وان امسكه برسله فقتله اخر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)